مجلس النواب
الفريق الاشتراكي
الرقم :19120

الرباط في : 29/5/2020

إلى السيد وزير الداخلية
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

استكمال ربط الجماعة الترابية أورير عمالة أكادير إداوتنان بالصرف الصحي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

لا يخفى عليكم أن جماعة أورير تمثل البوابة الشمالية لمدينة أكادير، وهي جماعة ذات مؤهلات جغرافية طبيعية، أهلتها لتكون قبلة للسياح الوطنيين والأجانب، كما لا يخفى عليكم السيد الوزير المحترم أن المشروع السياحي الضخم تغازوت باي، يقع جزء منه على أراضي هذه الجماعة.

وقد تمكنت الأغلبية الجماعية الحالية من إقامة مجموعة من المشاريع التنموية، كما بلورت مجموعة من مشاريع الاتفاقيات مع المصالح الخارجية للسلطات الحكومية، قصد إنجاز مشاريع تهم المرافق والبنيات التحتية، تحت إشراف السيد الوالي.

ويعتبر ربط منازل ساكنة كل من تمراغت وأورير بقنوات الصرف الصحي، مشروعا ضخما بغلاف مالي 190 مليون درهما، وقد وانخرطت فيه الساكنة بروح ايجابية، بل وتخلت عن جزء من أراضيها المعنية بتحرير مسار قنوات الصرف الصحي، وبعد أن تم ربط ثلث منازل ساكنة تمراغت وأورير بهذه القنوات، تم فتح طلب عروض الأثمان الخاص بالصفقة رقم 2020/18، والمتعلقة بإتمام ربط منازل الساكنة بمجموعة من الأحياء المتبقية، وبعد فتح الأظرفة بتاريخ 08 ماي 2020، تفاجأ المجلس الجماعي ومعه الساكنة والرأي العام، بإقدام السيد مدير الوكالة المستقلة المتعددة الخدمات بأكادير RAMSA بإلغاء أحادي الجانب لهذه الصفقة، يوم 13 ماي، أي خمسة أيام فقط بعد فتح الأظرفة والإعلان عن الشركة الفائزة بالصفقة، بحجة ضيق مداخيل الوكالة، وصعوبة إتمام مسطرة الصفقة في ظل جائحة كورونا، بالإضافة إلى عسر مزاولة الأشغال في هذه الظروف الاستثنائية، والحال أن مثل هذه المشاريع مرتبطة بشكل لصيق ومباشر بالسلامة الصحية للمواطنين، والجميع يعلم أن الالتزام بشروط السلامة الصحية هي من الوسائل الناجعة لتفادي انتشار كوفيد 19، كما أن التحجج بضعف مداخيل الوكالة، هو أمر غير مقبول لأن هذا المشروع أولا لا يقبل التجزيئ، وثانيا فقد سبق وأن تم الإعلان عن طلب عروض الأثمان، بل وفتح الأظرفة، ما يدل على أن ميزانية المشروع قد تمت برمجتها، أما التبرير بصعوبة مزاولة الأشغال في ظل هذه الجائحة، فلا يمكن التسليم به، لأن المنطق والواقع يقولان بضرورة التكيف مع هذه الجائحة، ولا يمكن إلغاء الصفقة بسببها، حيث إن الخبراء الوطنيين والدوليين، وضحوا

في غير ما مرة أن هذه الجائحة قد تطول، وقد لا يتم القضاء عليها نهائيا، وبالتالي فيمكن للجميع مزاولة أشغاله في ظل احترام تام لشروط السلامة الصحية.

وبناء على ما سبق، نسائلكم السيد الوزير المحترم عن:

- الإجراءات التي سيتم اعتمادها لاستئناف الأشغال؟
- وماهي الآجال المحددة لذلك؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

ملال محمد